مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ **ISSN:** 1112- 7872
E-ISSN: 2600-6162
مجلد: 18 عدد: 01 أوت 2022
العنوان: مسألة التجنس من منظور النخبة الجزائرية ... ص.ص 838- 859.

مسألة التجنس من منظور النخبة الجزائرية المفرنسة 1900- 1939.

سحولي بشير
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس،
bachirsahouli22 @ gmail.com

تاريخ الإرسال:2021/01/09؛ تاريخ القبول:2022/02/20

The question of naturalization seen by the French Algerians elite 1900-1939

SAHOULI Bachir

Abstract:

In this Article (study) we will try to reveal and clarify the attitude of the French Algerian elite (formed by the French school) towards the question of the naturalization of Algerians and the granting of French nationality. This last, which has become one of the major questions, where the French-speaking elite seized all its newspapers and published articles on the question, As was asked in their demands, which caused a divergence in the attitude of this elite towards related laws. These laws issued by the colonial administration, such as the senatus consulte1865, or the reforms of February 4, 1919, known as the Jonnart Reforms 1919, and also the Maurice Violette project, known as the Blum-Violette project. All of this made the question of naturalization of Algerians one of the questions that caused more debate among the french Algerian elite from 1900 to 1930.

key words: the senatus consulte1865, the reforms of February 4, 1919, fusion elite, the the French Algerian elite, the

federation of elected Algerian, the teachers of indigenous origin,the Maurice Violette project, the Blum-Violette project.

الملخص:

نحاول في هذه الدراسة، تسليط الضوء على مواقف النخبة الجزائرية المفرنسة- خريجة المدرسة الفرنسية- من مسألة التجنس بالجنسية الفرنسية، إذ تحولت إلى قضية جوهرية، تداولتها الأقلام والصحافة في الجزائر المستعمرة، مما جعلها تلقي بضلالها على نشاط النخبة الجزائرية وحركتها المطلبية أمام سلطات الاحتلال الفرنسي.

وقد تعددت مواقف تلك النخبة، مما طرحته مختلف القوانين الصادرة عن الإدارة الاستعمارية حول مسألة التجنس، سواء ما جاء به قرار سناتوس كونسلت عام 1865، أو إصلاحات 04 فيفري 1919 المعروفة بإصلاحات جونار عام 1919 في الجزائر، أو مشروع موريس فيوليت، المعروف باسم مشروع بلوم-فيوليت، مما جعل مسألة التجنس من المسائل الأكثر إثارة للجدل في أوساط النخبة الجزائرية المفرنسة خلال الفترة الممتدة من 1900 إلى 1939.

الكلمات المفتاحية: قانون سناتوس كونسلت 05 جوان 1865، النخبة المفرنسة، الشبان الجزائريين، النخبة الاندماجية، فيدرالية المنتخبين الجزائريين، المعلمون من أصل الأهالي، إصلاحات 04 فيفري 1919، مشروع بلوم- فيوليت.

مقدمة:

تعد مسألة التجنس من القضايا الهامة التي شغلت الساحة السياسية الجزائرية في عهد الاحتلال الفرنسي، إذ تبدأ بتاريخ صدور قانون سناتوس كونسلت في 14 جويلية 1865 إلى إصلاحات 04 فيفري 1919، وكذلك ما عرضه مشروع فيولت في أعقاب احتفالية الذكرى المئوية لاحتلال الجزائر، والذي أصبح محل جدال سياسي في الجزائر بعد فوز الجبهة الشعبية بالانتخابات التشريعية لشهر ماي 1936 في فرنسا، لأنه طرح هو الأخر- مشروع فيوليت- مسألة

التجنس للأهالي الجزائريين. وطيلة الفترة الممتدة من 1900 الى 1939، وجدت النخبة الجزائرية المفرنسة على اختلاف انتماءاتها، سواء تلك المحسوبة على الشبان الجزائريين إلى النواب المنتخبين الجزائريين والمعلمين من أصل الأهلي، تجادل في مسألة التجنس بالجنسية الفرنسية، باعتبارها قضية جوهرية. ومن خلال ذلك الجدل الذي ميز الساحة السياسة الجزائرية، حاولنا طرح الإشكالية التالية : كيف كان موقف النخبة الجزائرية المفرنسة- خريجة المدرسة الفرنسية- من قضية التجنس؟

1- النظرة للتجنس بموجب سناتوس كونسلت 14 جويلية 1865 :

أدى قانون سناتوس كونسلت[1] الصادر في 14 جويلية 1865إلى ظهور جدل في أوساط النخبة الجزائرية آنذاك من مؤيد ومعارض للتجنس بفعل الشروط التي طرحها هذا القانون، ومن العناصر التي تعرضت إلى المسألة، إسماعيل حامد[2] الذي ربط مسألة تحقيق التوافق بين الساكنة في الجزائر- حسب رأيه- بمنح بعض الفئات من الأهالي المسلمين الجنسية الفرنسية، وأن يتمتع هؤلاء بحق المواطنة دون التخلي عن قانون الأحوال الشخصية، وفي ذات الوقت دعا الجهات المسؤولة في الإدارة الفرنسية لفك اللبس الذي يحيط بالمسألة، بتعين مختصين من الأهالي المسلمين (قضاة مسلمين) و قضاة فرنسيين، وأن يعمل الطرفان على إيجاد السبل التي تسهل عملية التجنس في وسط الأهالي المسلمين.-(Ismail Hamet; 1908: 282-283)

وقدم إسماعيل حامد مقترحا حول مسألة تجنس الأهالي، بأن يكون على مستويين، المستوى الأول أن يحافظ الأهالي على قانون أحوالهم الشخصية؛ ويصبح مُنْتَخبًا، وأن لا يكون مؤهلا لان يُنْتَخَبَ وألا يترقي في الوظائف السامية، أما المستوى الثاني بأن يتمتع الأهلي (الجزائري) بكامل حقوق المواطن الفرنسي مع تخليه عن قانون الأحوال الشخصية، وبموجب ذلك يصبح منتخب ويحق له أن يترشح وأن يرتقي في الوظائف السامية في الإدارة الفرنسية (Ismail Hamet;1906: 265)

وبالموازاة دعا إسماعيل حامد الجزائريين إلى التجنس معتبرا ذلك في مصلحتهم، ومن مصلحة فرنسا العمل على إحداث تقارب بين هؤلاء الرعايا المسلمين لشمال إفريقيا والفرنسيين، باعتباره واجبا إنسانيا، واستشهد إسماعيل حامد باليهود، الذين تأقلموا سياسيا مع القوانين الفرنسية دون أن يفقدوا معتقدهم، فالمسلمون – حسب رأيه- يرغبون في أن تكون لهم جنسية فرنسية دون أن يفقدوا شخصيتهم، وبما أنه يوجد يهود مواطنين فرنسيين، فيجب أن يكون هناك من دون شك يوما ما مسلمين مواطنين فرنسيين. (Ismail Hamet ; 1908 : 38)

وفي ذات السياق توجه بن علي فكار[3]، بدعوة السلطات الفرنسية لمنح الحقوق السياسية للأهالي المسلمين التي يتمتع بها المستوطنون الفرنسيون، مع محافظتهم على أحوالهم الشخصية، مؤكدا أنه لا يوجد أي نص تشريعي- قانون- يتعارض مع ذلك، خاصة أن أهالي الهند والسنغال لهم الحق في انتخاب ممثليهم دون التخلي عن أحوالهم الشخصية. (Ben Ali Fekkar ; 1909 : 21-22)

يظهر أن الاستجابة لما طرحه مشروع سناتوس كونسلت، تمثل في إقبال عدد ضئيل من عناصر النخبة الجزائرية المفرنسة على التجنس، إذ اعتبرت تلك المبادرات في التجنس؛ لا تعدو في كونها خطوة لأجل مناصب وظيفية. (Victor Démontes ; 1906 :550) ، وهذا ما يؤكده علي مراد؛ بأن النزعة النفعية، قد وسمت المرحلة الكبرى الأولى للتجنس لدى النخبة المفرنسة، فخلال نصف قرن 1865 إلى 1914، لم تلفت الجنسية الفرنسية سوى اهتمام عدد محدود من العساكر من الجزائريين (الاهالي) الذين يطمحون إلى القيام بمسار مهني عال في الجيش الفرنسي. (علي مراد؛ 2007: 492)

وما يثبت إقبال النخبة الجزائرية المفرنسة على التجنس بالجنسية الفرنسية؛ ما كان إلا لأجل التدرج في الوظائف، التي كانت تمنح لغير الجزائريين الأهالي، نستخلصه من التساؤل الذي طرحه الشريف بن حبيلس عن مدى جدوى وقيمة الشهادات التي يحصل عليها الشبان الجزائريين خريجو المدارس الفرنسية، إذا كان في الوطن الأم فرنسا والأرض الجزائرية التي هي أرضهم، يفضل عليهم الأجانب الأوروبيين (Cherif Benhabiles ;1914 :111)

2- الموقف من التجنس ضمن قانون 04 فيفري 1919:

لما هدأت الحرب العالمية الأولى 1914-1918، أطلت الإدارة الفرنسية على الجزائريين المسلمين بمشروع إصلاحي، أقل ما قيل عنه أنه كان مخيبا لتطلعات النخبة الجزائرية، التي علقت آمال كبيرة، بعد أن قبلت بالتجنيد الإجباري الصادر في فيفري 1912، والمشاركة في حرب لا تعنيهم، إذ توقعت النخبة الجزائرية – الشبان الجزائريين- أن تفرج السلطات الفرنسية على مشروع إصلاحي، يضع حدا لمشكل المسلمين الجزائريين. وبالرغم من تلك الخيبة،(محفوظ قداش؛2011:)

وقد حاولت عناصر النخبة المفرنسة اغتنام المشروع الإصلاحي المسمى بقانون 04 فيفري1919[4] لتحقيق الاندماج، فأخذت تتناول القضايا التي طرحت في المشروع الإصلاحي، خاصة ما تعلق بمسألة التجنس، مما أدى إلى بروز جدل سياسي، استعملت خلاله النخبة المفرنسة منابرها الإعلامية. ولعل أكبر جدل بين عناصر النخبة المفرنسة- الشبان الجزائريين- حول مسألة التجنس، وقع خلال انتخابات 1919 إذ انقسمت تلك النخبة على نفسها إلى تيارين متنازعين، تيار ليبرالي[5] بزعامة الدكتور بن التهامي[6]، والتيار الثاني محافظ[7] بزعامة الأمير خالد. (Charles Robert Ageron ;1975 :239)

وقد تحدث توفيق المدني في مذكراته، عن ذلك الجدل الذي وقع بين التيارين الليبرالي والمحافظ، قائلا: + **طريقان قد فتحا اليوم في وجه الجزائر الفتاة- الشبان الجزائريين- و على رأس كل الطريقين جماعة ترغب الناس سلوك ذلك الطريق (...) أما الطريق الأول فهو طريق التجنس (...) و الدخول في جنسية جديدة وهي جنسية العنصر الغالب والاندماج فيها وقبول ما يتبع ذلك التجنس والاندماج (...)ودعاة هذا الطريق يبثون دعوتهم بجد ونشاط يكتبون ويخطبون وينشرون الصحف والمجلات باللغة الفرنسية يريدون أن يؤثروا على الطبقات المتعلمة في المدارس الفرنسية والمتشبعة بالثقافة الفرنسية، أما الطريق الثاني فهو طريق المحافظة على الذاتية الجزائرية (..) ولهذا الفريق أنصاره ودعاته حتى بين الطبقة المتعلمة في المدارس الفرنسية."** (أحمد توفيق المدني؛ 1977: 160)

كما كانت فئة أخرى من النخبة الجزائرية المفرنسة، وهي جمعية المعلمين من أصل الأهالي[8]، قد فتحت صفحات مجلتها + **صوت المستضعفين "**[9] للتعبير عن مسألة التجنس باعتبارها قضية جوهرية تهم جميع عناصر النخبة التي تكونت في المدارس الفرنسية، ودخلت هي الأخرى مجال الجدل القائم حول مسألة التجنس، وعبرت عن رأيها وموقفها في مجلة صوت المستضعفين في أحد أعدادها، قائلة : + **إن المسألة المتعلقة بتجنس الأهالي، قضية لم تول لها الأهمية القصوى وأن الصحافة الأهلية لم تهتم بها للأسف (....) إن قضية حصول النخبة على الحقوق المدنية والسياسية تبقى مطروحة ومن مصلحة الجميع، أن نجد حلا في أقرب وقت ممكن"**، (La voix des humbles; 1927: 07) وحتى تحيط المجلة بالمسألة وتقف على موقف النخبة الجزائرية- خريجة المدرسة الفرنسية- وموقف الفرنسيين، أعلنت المجلة فتح صفحاتها لكل أصحاب الرغبة الحسنة من الأوروبيين والمسلمين لإيجاد الحل الكفيل لإحداث تقارب بين الأطراف التي تتنازع المسألة.

وكانت الغالبية من عناصر النخبة المفرنسة المنتمية إلى جمعية المعلمين من أصل الأهلي معارضة للتجنس ضمن إطار الأحوال الشخصية الإسلامية، وعبر عن هذا الموقف أحدهم ، مؤكدا أن الموقف الداعي إلى التجنس ضمن المحافظة على الأحوال الشخصية الإسلامية، إنما دعاته من الذين تكونوا في المدارس الفرنسية- العربية، وأن تعليم هؤلاء محدود مما جعلهم لا يفقهون ولا يفهمون العبقرية الفرنسية، وبالمقابل يشير صاحب المقال بأن الفئة الأكثر استعدادا لقبول التجنس مع التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية هي فئة النخبة المفرنسة الاندماجية، مؤكدا أن التجنس في صفوف هؤلاء، إنما فقط للوصول إلى المراتب العليا في الوظائف وتقلد المناصب، وأن إقبالهم على التجنس لا يضر ولا يضايق الدين الاسلامي في شيء . (La voix des humbles; 1927: 09-10)

لقد دافع المعلمون من أصل الأهالي عن التجنس باعتباره السبيل الوحيد للتحرر، وظلت المسألة مثلا أعلى لغالبيتهم، وأكد الكثير منهم في مقالاتهم، أن الجنسية الفرنسية اكتسبها الأهالي

من اليوم الذي تم فيه إلحاق الجزائر بفرنسا. وأعرب هؤلاء المعلمون بأن الحق في المواطنة الفرنسية، لم يكن فقط نتيجة لإلحاق الجزائر بفرنسا فحسب، بل نتيجة لتطبيق نصوص القانون الدولي الذي لا يمكن معارضته. (محفوظ قداش؛2011 : 272)

كما طالب المعلمون من أصل الأهالي بالجنسية الفرنسية وفق ما نص عليه القانون الدولي، وكانوا يرون في عملية التجنس مع التخلي عن الأحوال الشخصية، تتوافق مع المصالح العليا لفرنسا ومصالح الأهالي المسلمين. وقد أوضح رابح زناتي[10] أن مصطلح التجنس غير ملائم، لأن الأهالي الجزائريين فرنسيين منذ عام 1865، وفق ما ورد في نصوص سناتوس كونسلت، ودوليا هم فرنسيون منذ 1830 بموجب القانون الدولي ، وأضاف زناتي أن مسألة التجنس هي غير مطروحة بالنسبة للأهالي(الجزائريين) المسلمين، والتجنس يطرح على المالطيين والأسبان، وهذا أمر طبيعي بالنسبة لهم، وواجب عليهم لكي يصبحون فرنسيين، ولكن أن يعمد فرضه على الأهالي الجزائريين، فهذا أمر غريب، واعتبر الحديث عن مسألة تجنس الأهالي الجزائريين- بالجنسية الفرنسية- ما يراد به شيء، إلا الحصول على الحقوق السياسية التي يتمتع بها الفرنسيون في الجزائر. (La voix des humbles; 1927:11)

وكان رابح زناتي من العناصر المؤيدة للتجنس الفردي الذي أقره قانون 04 فيفري 1919، إذ حث نظراءه من عناصر النخبة الجزائرية المفرنسة إلى اختيارهلأنه الوسيلة الوحيدة لتحقيق الارتقاء إلى العائلة الفرنسية، واعتبر استحالة التجنس مع المحافظة على الأحوال الشخصية. (قيي برفييلي؛ 2007 : 144)

و للتأكيد على الرفض لهذا النوع من التجنس في إطار الحفاظ على الأحوال الشخصية الاسلامية من منظور النخبة المفرنسة من المعلمين الجزائريين من أصل الأهالي، ورد في مقال في مجلة صوت المستضعفين ، أوضح صاحبه، أن هذه الفئة من النخبة المفرنسة ترفض فكرة التجنس الجماعي على شكل ما وقع مع اليهود بموجب مرسوم كريمو 1870، لأن نخبة المعلمين الأهالي ترى هذا التجنس ليس في صالح فرنسا ولا في صالح النخبة المفرنسة المتخرجة من

المدارس الفرنسية؛ لأن الأهالي (الجزائريين)، لم ينضجوا بعد لمثل هكذا إصلاح، وأن عامة الناس هي تحت سيطرة المرابطين ورجال الزوايا، وبالتالي يمكن أن يتأثروا بأي أيديولوجية، ويمكن أن يوجهوا لأغراض تخدم الزوايا ورجال الدين في الجزائر. (La voix des humbles; 1927: 14)

ودعا صاحب المقال السلطات الفرنسية إلى تجنيس النخبة المثقفة المتطورة- النخبة الاندماجية- وأن تعمل على تشجيعهم بالتخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية، والاحتكام إلى القانون المدني الفرنسي، معتبرا الاحتفاظ بالأحوال الشخصية، أمرا معقدا للقانون الفرنسي ومتعارض مع القانون الفرنسي، وتطبيقه يزيد من الهوة بين الأهالي المسلمين والفرنسيين، ومهدد للوحدة الوطنية الفرنسية . (La voix des humbles; 1927: 15)

كما جاء في مجلة صوت المستضعفين مقالا لأحد المحسوبين على النخبة الجزائرية المفرنسة- الاندماجية- ، وهو العقيد شريف قاضي[11]، الذي حاول هو الأخر أن يبدي رأيه حول مسألة التجنس، إذ قدم اقتراحات، اعتبرها حلولا يمكن أن تحقق النهضة للمسلمين وهي – في نظره- إصلاحات ممكنة، ولا تتعارض مع الدين في شيء، والمقترحات خاصة بمسألة الأحوال الشخصية. معتبرا العائق الوحيد أمام تجنس الجزائريين ليس الدين، وإنما قانون الأحوال الشخصية المستوحى من المذهب المالكي، الذي لا يستجيب للتطورات الحاصلة في الحياة الحديثة التي يعيشها المجتمع، لذلك رأى- شريف قاضي- وجوب تغييره، لان القوانين الاجتماعية كلها قابلة للتغيير، معللا ذلك بعدم توافق قانون الأحوال الشخصية مع التطور، فعلى المسلمين الجزائريين – حسب رأي شريف قاضي- إتباع التغيير الذي تبنته تركيا المسلمة الحديثة، وما تبناه الشعب الأفغاني المتكون من الفرس والمسلمين(La voix des humbles ; 1928 :09-10)

لقد حاول شريف قاضي أن يبين عدم تعارض الدين الإسلامي مع عملية التجنس قائلا : + **إن التجنس لا يؤدي بصاحبه إلى تغيير شريعته الدينية الإسلامية؛ لان القانون الفرنسي لا يجبر أحدا على تغيير دينه ولا يجبره على اعتناق ديانة أخرى، ولكن ما يطلبه**

القانون، هو احترام أحكامه التي تؤهله إلى حياة متحضرة، فالمواطن الفرنسي حر في إتباع أية ديانة شاء وله الحرية في اختيار وجهته السياسية"، كما حدد شريف قاضي – حسب رأيه- شروطا لأجل الحصول على الجنسية الفرنسية وهي بسيطة في نظره، وحددها في نقطتين أساسيتين، لا طالما تحدثت عنها أطراف من الفرنسيين معارضين للتجنس واعتبروها عائق أمام اندماج الأهالي في العائلة الفرنسية، وتمثلت النقطتين في :

1- التخلي عن الأحوال الشخصية الحالية لعدم صلاحيتها ومواكبتها للتطور.

2- التخلي عن نظام تعدد الزوجات. (La voix des humbles; 1929 :)

رغم الجدل الذي أثير بين مختلف فئات النخبة الجزائرية الليبرالية والمحافظة حول ما جاء به قانون 04 فيفري 1919 في شقه الخاص باكتساب الجنسية الفرنسية، فلم يجلب إليه الأهالي المسلمين الجزائريين، حيث ظلت نسبة التجنس ضئيلة، إذ كانت العملية مقتصرة في بعض الفئات من النخبة المفرنسة- الاندماجية-، وهذا ما أكدته إحدى الدراسات بأن مصير قانون فبراير 1919، عرف نفس مصير قانون سناتوس كونسلت 05 جوان 1865، لأنه طرح مسألة التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية. (Patrick weil ; 2005 : 106)

وفي هذا السياق أكد مكاسي قدور[12]،، أحد عناصر النخبة الجزائرية المفرنسة من فئة المعلمين من أصل الأهلي أن خلال واحد و خمسين سنة من 1865 إلى 1916 لم تسجل إلا حوالي (1729) ألف وسبعمائة وتسعة وعشرون عملية تجنس فردي أي بمعدل أربعة وثلاثين متجنس خلال السنة الواحدة، وبعد أن صدرت إصلاحات 04 فيفري 1919، تذكر الإحصائيات بأنها سجلت من 1919 إلى 1925 فقط خمسمائة وخمسة وثمانين عملية تجنس فردي بحوالي خمس وثمانين حالة في السنة الواحدة، وأن الذين تجنسوا تجنسا فرديا لم يجدوا حلا لمشاكلهم بل ظلوا يعاملون معاملة عنصرية من طرف الإدارة الفرنسية، واستنتج مكاسي قدور أن التجنس الفردي الذي دعا إليه قانون 1919، وتؤيده بعض الأطراف من النخبة الاندماجية، قد

فشل لأنه يتعارض مع قانون الأحوال الشخصية الإسلامية. (Kadour Mekaci ; 1936 :12)

3- الموقف من التجنس من خلال مقترح مشروع بلوم - فيولت :

حاولت شخصيات سياسية فرنسية طرح مشاريع إصلاحية تعمل على تحقيق اندماج الأهالي الجزائريين في العائلة الفرنسية، لتقليل من عزوفهم على قبول التجنس، الذي طرحه قانون 04 فيفري 1919، ومن المحاولات والمشاريع المطروحة، تلك التي قدمها موريس فيوليت Maurice Violette [13]في أعقاب احتفالية 1930، وبظهور المشروع الذي سمي (بمشروع فيوليت) في عهد حكومة الجبهة الشعبية بزعامة ليون بلوم Léon Blum[14]، عام 1936، برز جدل سياسي خاص بمسألة التجنس وفق ما طرحه المشروع، حيث تجدد الجدال بين أنصار التجنس الفردي مع التخلي عن الأحول الشخصية الإسلامية والمعادين لهذا التجنس من المستوطنين من جهة، ومن جهة أخرى أنصار المحافظة على الأحوال الشخصية.(علي مراد؛ 2007: 489-494)

وقد مثلت النخبة المفرنسة المنتمية إلى فدراليات المنتخبين للمقاطعات الثلاث + قسنطينة، الجزائر، وهران" التيار الذي فضل التجنس مع المحافظة على الأحوال الشخصية الإسلامية، مما جعلها تبرز خلال الفترة الممتدة من 1930 إلى 1939، وبرز فيها دور قيادات فدرالية المنتخبين لقسنطينة بشكل واضح من خلال الشخصيتين البارزتين الدكتور الصالح بن جلول، والصيدلي عباس فرحات إلى جانب شخصيات أخرى محسوبة على التيارات السياسية الأخرى مثل طالب عبد السلام[15] وكذلك من فئة المعلمين من أصل الأهالي مثل بن حاج[16]، مكاسي قدور، وعناصر من الحزب الشيوعي الجزائري.

وحاول عباس فرحات، أن يثبت أن التجنس الفردي الذي أيدته عناصر من النخبة المفرنسة المنتمية إلى جمعية المعلمين وغيرهم، أنهم يستصدرون وثيقة إدارية هي في الأصل تنطبق عليهم بنصوص تاريخية وقانونية، غير أن الاستعمار لا يعترف لهم بذلك، وتساءل فرحات عباس ، كيف يكون هذا التجنس- يقصد التجنس الفردي-؟ إذ

قال : + **الجزائر فرنسية ونحن فرنسيون مع احتفاظنا بقانون الأحوال الشخصية، الذي يتلخص في الزواج والميراث، أما الباقي فالقانون الفرنسي ينطبق على الأهالي الجزائريين، حيث حل التشريع الفرنسي في القوانين التجارية والقوانين الاجتماعية والقوانين المالية، والقضائية والقوانين العسكرية وغيرها"،** (فرحات عباس؛2010 : 116-117)

وكان فرحات عباس ينظر إلى التجنس بغير المنافي للشريعة الإسلامية، وضرب في ذلك مثالا عن اليابان التي أصبحت قوة اقتصادية، وعرفت تطورا في الحضارة المادية، لكن بالمقابل حافظ اليابانيون على الجانب الآخر للشخصية اليابانية من العادات والتقاليد، وخلص فرحات عباس من هذا الطرح، بأن مقومات شعب ما تتوافق مع الحضارة، ومعناه أن قانون الأحوال الشخصية الإسلامية يتوافق مع الحضارة الفرنسية، ويمكن تحقيق اندماج الشعب الجزائري في فرنسا. (فرحات عباس؛2010 :158)

وكانت لدى فرحات عباس القناعة، بعدم وجود تعارض بين الدين والتجنس، جعلته يقول + **إنه لشيء مثالي لو تصبح فرنسا بالملايين الستة من الجزائريين القوة الإسلامية الأولى، في الوقت التي هي فيه قوة مسيحية، هذا ليس بالمستحيل حيث لا يوجد في قرآننا – كتابنا المقدس- ما يمنع جزائريا مسلما، أن يكون فرنسي الجنسية (...) ليس هناك شيء إلا الاستعمار ...** " بالنسبة لفرحات عباس، التجنس الفردي الذي نص عليه قانون 04 فيفري 1919 إنما هو عامل يكرس التفرقة بين الأهالي الجزائريين، ويؤدي إلى تشكل طبقة من المتجنسين، وتساءل في ذات الوقت عن الدافع الذي يجعل الجزائريين يقبلون على التجنس، هل هو لأجل التمتع بحقوق المواطنة الفرنسية والإفلات من القوانين الخاصة؟(فرحات عباس؛ 2010: 161)

والواضح من هذا الموقف الذي أبداه عباس فرحات، فيه إيحاء إلى أنه يحبذ صدور قرار فرنسي يمنح الجنسية الفرنسية بشكل جماعي للجزائريين، بمعنى تفضيله لقرار شبيه بقرار كريميو الذي منح الجنسية الفرنسية لليهود.(L'effort Algerien ;1935 :03)

و يتضح موقف فرحات عباس المؤيد للتجنس مع المحافظة على الأحوال الشخصية من خلال تنديده بما قاله أبو القير[17]، إذ رد عليه : +.... **غير أن الموقف الأكثر استعلاء إنما هو موقف اليهود، الذي لا أحد فكر أن يلومهم أو يحسدهم على وضعيتهم التي هم أهلا لها سواء اكتسبوها بمرسوم أو نتيجة لما يتميزون به من قوة العمل، و لكن أن يستعملوا هذه الوضعية لكي يمنعوا أو يعرقلوا تطورنا، فهذا الذي يصبح غير قابل أن نتسامح معه"** ورد عباس فرحات على أبو القير بما فيه الدليل على أحقية الأهالي الجزائريين حول مطالبهم المشروعة، قائلا : + **إن الاقتراح الذي طرحه أبو القير على الأهالي الجزائريين سبق أن طرح على اليهود ما بين 1863- 1871 و لم يعط ذلك شيئا، وها هو أبو القير يعاود طرحه على الجزائريين"** (فرحات عباس؛ 2010: 148)

لم يكن أبو القير، الوحيد ممن كانوا يثيرون قضية التخلي عن الأحوال الشخصية كشرط لتحقيق الاندماج للأهالي(الجزائريين)، فقد رد مستشار فرنسي لبلدية الجزائر على شكيكن المستشار العام لبلدية الجزائر وغيره من عناصر النخبة المنتمية لنواب فيدرالية المنتخبين المسلمين، قائلا لهم: + **إذا أردتم الاندماج بشكل نهائي عليكم أن تتبنوا قانوننا المدني"**وهو بذلك يقصد الإقبال على التجنس مع التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية.Mahfoud Kaddache (147: 1970;)

وتحدث مكاسي قدور في كتابه، بأن ما تثيره بعض الأطراف من المستوطنين وبعض السياسيين الفرنسيين حول مسألة التجنس، بأنهم يعلمون أن الإقبال عليها شبه مستحيل، إذ يردد هؤلاء المعارضون في قولهم :+ **إذا كنتم تريدون الحقوق السياسية ما عليكم إلا التجنس"** ويقصد بهذه العبارة التجنس في إطار ما أقره قانون 04 فيفري 1919، ويضيف مكاسي أن هذه العبارة قد أعاد طرحها وزير الداخلية الفرنسي مارسيل روني Marcel Regnier يوم 22 مارس 1935 أمام مجلس الشيوخ، قوله أن مطالبة الأهالي بالفرنسة ممكن أن تتحقق، وعلق مكاسي قائلا + **أن الحقيقة هي غير ذلك، لأن المستوطنين الأوروبيين يستعملون هذه الحجة ويعملون**

على دفع الأهالي إلى التخلي عن أحوالهم الشخصية، الذي هو أعز ما لديهم" (Kaddour Mekaci ; 1936 :09)

بمعنى أن موقف المعارضين للتجنس في إطار المحافظة على الأحوال الشخصية، إنما دعوتهم إلى التجنس الفردي، ما هي إلا ذريعة؛ لأنهم يعلمون أن المطالبة بها ستكون شبه منعدمة، وإن أقبل بعضهم- يقصد النخبة الجزائرية- على طلبها، فان الإدارة الفرنسية ستعمل على رفضها.

وفي تحليله لمعضلة التجنس، دعا مكاسي السلطات الفرنسية، إلى ضرورة البحث عن الطريقة الكفيلة التي لا تمس قانون الأحوال الشخصية الإسلامية في شيء، وأن تراجع القوانين والتشريعات التي تسير عملية التجنس، واستشهد في ذلك بما قامت به روسيا، النمسا، هنغاريا، البوسنة والهرسك ، وحتى فيما تقوم به فرنسا في السنغال. (Kaddour Mekaci ; 1936 :28)

وفي ذات السياق أشار محمد العزيز كسوس[18]، بأن القانون الفرنسي أوضح في مادته السابعة، أن ممارسة الحقوق المدنية هي منفصلة عن ممارسة الحقوق السياسية، حيث قال + **إن فرنسا من الناحية التاريخية هي التي قامت باحتلال الجزائر، وأن إلحاقها بفرنسا، ينتج عنه منح الجنسية الفرنسية للسكان الأصليين، ولا يفرض عليهم التخلي عن أحوالهم الشخصية لأجل الحصول على المواطنة الفرنسية (....) فالأجنبي الوافد على الجزائر مطالب بالتخلي عن تقاليده وعاداته، لأن لا أحد أرغمه على تغيير موطنه، ولكن السكان الأصليين- يقصد الجزائيين- الذين هم في وطنهم، لا يطلب منهم التخلي عن عاداتهم وتقاليدهم، بل يجب أن يترك لهم مكان، ويجب أن يعاملوا على قدر المساواة مع الآخرين"** من هذا الطرح، حاول كسوس الرد على المستوطنين المناوئين لاكتساب المواطنة الفرنسية؛ بأن مواقفهم إنما هي ناجمة عن معارضتهم المتشددة، ولا يرغبون في ارتقاء الأهالي إلى درجة المواطن الفرنسي بحجة تمسكهم– الأهالي- بقانون الأحوال الشخصية الإسلامية. (Mohamed Aziz Kessous ; 1935 : 38):

وقد حث محمد العزيز كسوس الإدارة الفرنسية، بضرورة إيجاد الكيفية التي تمكنها من حل المعضلة، فالأجنبي الذي يأتي بمحض إرادته إلى الجزائر، ويريد الاستقرار والاندماج عليه أن يتخلى عن عاداته وقوانينه، بينما استقرار الأهالي المسلمين في هذا الوطن هو منذ الأزل، ولا يمكنهم أن يتخلوا عن أحوالهم الشخصية، وعلى فرنسا أن تدمج الأهالي المسلمين، بقوله: + **لا يمكننا أن نتخلى عن أحوالنا الشخصية، كون ذلك لا يتناسب مع حكامنا- يقصد الفرنسيين المعارضين لتجنس الجزائريين- يجب أن يدمجوننا كما نحن عليه، أو يتركونا على ما نحن عليه.."** ووصف كسوس مطالبة الأهالي المسلمين بالتخلي عن الأحوال الشخصية بالأمر التعسفي، موضحا أن التمسك بهذا القانون لا يمكنه أن يضايق أي أحد، ولا يعطي أية أفضلية لأي أحد عن أي كان. (Mohamed Aziz Kessous ; 1935 : 40)

وقد أبدت النخبة الجزائرية السياسية من المنتخبين للفدراليات الثلاث(قسنطينة- الجزائر- وهران) تأييدها لمشروع فيوليت، لأنه يطرح المواطنة الفرنسية لفئة من الأهالي مع محافظتهم على أحوالهم الشخصية، باعتباره- أي قانون الأحوال الشخصية الإسلامية- يمثل الرابط الذي يبقي على العلاقة قائمة بين النخبة والأهالي المسلمين الجزائريين. وقد وقف على تلك الحقيقة لقروسيار Lagrossilliere [19]مبعوث الحكومة الفرنسية من خلال جولته التي قام بها إلى الجزائر، والتقائه بزمرة من عناصر النخبة الجزائرية المفرنسة التي كانت تنشط في مختلف الجمعيات والفدراليات، وقد استمع لقروسيار Lagrossilliere إلى تصريحات واعترافات أدلتها شخصيات أبدت تأييدها للمواطنة الفرنسية، ولكن في إطار المحافظة على قانون الأحوال الشخصية، معتبرة إياه الرابطة الأخلاقية التي تربطهم مع عامة الأهالي المسلمين.(Sakina Drihem ; 1999 : 83)

وهذا الموقف عبر عنه رئيس فيدرالية المنتخبة الجزائريين الدكتور الصالح بن جلول حين قابل ممثل لجنة التحقيق لقروسيار Lagrossilliere، وقال له :+ **سنكون فرنسين، ولكن لن نتخلى أبدا عن ديننا، و لا عن قانون أحوالنا الشخصية"** ونفس الموقف أبداه

شكيكن، حين رد على سؤال لقروسيار Lagrossilliere، قائلا : + **لن أتخلى عن أحوالي الشخصية الإسلامية حتى لا ينظر إلي أنني مرتد وكافر."** .(Sakina Drihem ; 1999 :85)

(من هذه المواقف تظهر دوافع تأييد النخبة الجزائرية المفرنسة لمشروع بلوم- فيولت لأنهم وجدوا فيه تحقيق رغبتهم في التجنس مع المحافظة على أحوالهم الشخصية مع علمهم أنه يمنح صفة المواطنة الفرنسية لفئة محدودة من الأهالي الجزائريين.

خاتمة :

رغم الجدل السياسي الذي ميز الساحة السياسية في الجزائر في العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين، بين مختلف التيارات الجزائرية سواء تعلق الأمر بالشبان الجزائريين بتياريهما (التيار الليبرالي الاندماجي والتيار المحافظ) وكذا الفئات الأخرى من النخبة الجزائرية من فئة المنتخبين الجزائريين من الفيدراليات الثلاث، وحتى النخبة من فئة المعلمين من أصل الأهالي. فقد غلب الرأي صاحب التجنس في إطار المحافظة على المقومات الإسلامية، ومن ذلك يمكن أن تستنتج ما يلي :

- فشل مشروع تجنيس الجزائريين وفق ما جاء به قانون سناتوس كونسلت الذي فرض على الجزائريين المقبلين عليه، بأن يتخلوا عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامية.
- عزوف نسبة كبيرة من النخبة الجزائرية عن التجنس وفق ما أقرته إصلاحات 04 فيفري 1919، إذ رفضوا الإقبال عليه، نظرا للشروط التي فرضها لأجل منح الجنسية الفرنسية، رغم التأييد الذي لقيه المشروع من طرف فئة النخبة الاندماجية (التيار الليبرالي).
- أن مسألة التجنس بالجنسية الفرنسية في إطار ما كانت تفرضه القوانين الفرنسية سواء قانون سناتوس كونسلت 1865 أو مشروع 04 فيفري 1919، لم يكن مقبولا إلا في وسط فئة قليلة من النخبة الجزائرية المفرنسة من جماعة التيار الليبرالي بزعامة الدكتور بن التهامي، ومجموعة من المعلمين من أصل الأهالي ، مما جعلها تدخل في مواجهة إعلامية مع المعارضين عن التخلي عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامية .

- التفاف النخبة الجزائرية المفرنسة حول مشروع بلوم فيوليت، مما جعلها تساهم في الدعاية للمشروع من خلال التحاقها بالمؤتمر الإسلامي الجزائري في عام 1936، وعمدت النخبة الجزائرية المفرنسة الى استعمال منابرها الإعلامية خاصة منها جريدة الوفاق L'entente، وهي الجريدة كان شغل فيها الصالح بن جلول رئيس التحرير، كما كتب فرحات عباس العديد من المقالات الداعمة لمشروع موريس فيوليت، الذي رأت فيه تلك النخبة الفرصة لتحقيق الادماج.
- تبخر حلم النخبة الجزائرية المفرنسة في تحقيق ما جاء في مشروع فيوليت، بسبب المعارضة الشديدة التي أظهرتها الطبقة السياسية الفرنسية المتطرفة من غلاة المستوطنين – الكولون- الذي رفضوا كل ما يمكنه أن يحقق للجزائريين مطالبهم. مما أدى إلى تراجع دور تلك النخبة في حركتها المطلبية أمام تصاعد بريق التيار الوطني الجزائري الرافض لأي شكل من أشكال السياسة الإدماجية.

الاحالات

[1] - **سناتوس كونسلت :** يعرف بالقانون المشيخي صدر في 14 جويلية 1865 في عهد الإمبراطور نابليون الثالث، وجاء في مادته الاولى ما يلي : الأهلي المسلم فرنسي، إلا أنه يواصل الخضوع إلى القانون الإسلامي، يمكن أن يقبل في الخدمة في الجيش ، يمكن أن يستدعى لوظائف في مناصب مدنية في الجزائر، ويمكن بناء على طلبه أن يقبل في التمتع بحقوق المواطنة الفرنسية وفي هذه الحالة فإنه يخضع للقوانين المدنية والسياسية الفرنسية. (محفوظ قداش؛ 2008: 184-185)

[2] - **إسماعيل حامت(حامد):** ولد في 04 أوت 1857 في الجزائر، درس بها اللغة العربية والفرنسية واشتغل مترجما، له إسهامات كثيرة في العديد من المجلات ، ويذكر أن حامد كان من المترجمين البارزين في الجيش الفرنسي، إذ أصبح المترجم الرئيسي في قيادة الأركان العامة. (أبو القاسم سعد الله؛ 1998: 233)

[3]- **بن علي فكار:** ولد عام 1872 في تلمسان، درس في مدرسة المعلمين في بوزريعة، حصل على شهادة الليسانس في الحقوق عام 1904، و يذكر أنه ألقى الكثير من المحاضرات دعا من خلالها إلى التقارب بين العرقين الفرنسي والجزائري (Ismail Hamet;1906 :201)

[4]- **إصلاحات 04 فيفري 1919:** نص هذا القانون في أحد بنوده الخاصة في كيفية دخول أهالي الجزائر الى الجنسية الفرنسية، وبناء عليه فإن الجزائري يستطيع أن يرقى الى حالة مواطن فرنسي عند طلبه إذا توفرت فيه شروط، كما جعل هذا القانون شروطا كانت بمثابة العقبات أمام أقبال الجزائريين على التجنس. (أبو القاسم سعد الله؛ 1983: 288-289)

[5] - **التيار الليبرالي :** هي مجموعة من النخبة الجزائرية المفرنسة المحسوبة على حركة الشبان الجزائريين، المؤيدة للتجنس وفق ما جاء في مشروع جونار 1919، ومن زعماء هذا التيار الدكتور بلقاسم بن التهامي.(أبو القاسم سعد الله؛ 1983: 306)

[6] - **بلقاسم بن التهامي :** هو بن التهامي ولد حميدة المعروف باسم الدكتور بن التهامي، ولد عام 1881 بمستغانم زاول دراسته الثانوية بمستغانم ثم الجامعية بكلية الطب في الجزائر 1897 وجامعة مونبليه عام 1905، يعتبر من الشخصيات السياسية البارزة من الشبان الجزائريين، ترأس فيدرالية المنتخبين من 11 سبتمبر 1927، حاصل على الجنسية الفرنسية وفق قانون سناتوس كونسلت 1865. (Achour Cheurfi ; 2001 :98)

[7] - **التيار المحافظ** : هي مجموعة من النخبة الجزائرية المفرنسة المحسوبة على حركة الشبان الجزائريين، الداعية الى التجنس مع المحافظة على الأحوال الشخصية الأسلامية، والمعارضة لما جاء في مشروع جونار 1919، ومن زعماء هذا التيار الأمير خالد حفيذ الأمير عبد القادر (أبو القاسم سعد الله؛ 1983: 307)

[8] - **جمعية المعلمين من أصل الأهالي** : ويذكر أن هذه الجمعية في بداية مجيئها أعلنت من خلال مجلتها صوت المستضعفين، أن تأسيس الجمعية يرتكز على الدفاع عن المصالح المشتركة للمعلمين الأهالي ، ولكنها مافتئت أن صارت تهتم بالقضايا السياسية التي تهم الأهالي المسلمين خاصة مسألة تمثيل الأهالي في البرلمان، وقضية التجنس بالجنسية الفرنسية. (مسعودة يحياوي مرابط؛ 2010: 231)

- صوت المستضعفين: ظهرت هذه المجلة في شهر ماي 1922، في ظروف سياسية بفعل ما أفرزته إصلاحات 04 فيفري 1919، و ما حصل على الساحة الجزائرية بين جماعة بن التهامي -النخبة الليبرالية- وجماعة الأمير خالد – النخبة

المحافظة ، اختاروا لها شعارا + **بعيدا عن الأحزاب و بعيدا عن السياسة"** .ينظر :

(Zoheir Ihaddaden ;1983: 383)

[10] - **رابح زناتي :** ولد عام 1877 بتاوريرة الحجاج (الأربعاء ناثيراثن) اعتبر من العناصر الفاعلة في جمعية المعلمين من أصل الأهالي ومؤسسي مجلة صوت المستضعفين، كما أسس جريدة صوت الأهالي مابين 1929 إلى 1947 التي أصبحت تعرف فيما بعد الصوت الحر عام 1947الى 1952. ويعتبر من مؤسسي جمعية المواطنين الفرنسيين من أصل أهلي، وقد كتب زناتي الكثير من المقالات في مجلة صوت المستضعفين وصوت الأهالي وجرائد أخرى.

(René Gallissot,2007 : 601)

[11] - **شريف قاضي :** ولد في أكتوبر 1867 بالقرب من سوق أهراس تلقى تعليمه الثانوي في قسنطينة، حصل على شهادة البكالوريا في فيفري 1879، التحق بالمدرسة العسكرية بفرنسا وتدرج في الرتب العسكرية إلى أن وصل إلى رتبة عقيد، تجنس بالجنسية الفرنسية، كتب العديد من المقالات في مجلة صوت المستضعفين، جريدة صوت الأهالي، كتب كتابا بعنوان Terre d'Islam ويعتبر شريف قاضي من عناصر النخبة المفرنسة التي دعت إلى الإدماج للأهالي الجزائريين. (Jeans Déjeux ; 1984 : 8)

[12] - **قدور مكاسي:** يعد من المناضلين البارزين في جمعية المعلمين من أصل أهلي في الغرب الجزائري في غليزان. ، وقد كتب العديد من المقالات في العديد من الصحف و المجلات خاصة منها مجلة صوت المستضعفين، وقد برز مكاسي قدور مع الثلاثينيات من القرن العشرين، إذ التحق بالرابطة الفرنسية لحقوق الإنسان، وألقى العديد من المحاضرات حول فشل التجنس في الجزائر، ويعتبر مكاسي من العناصر التي نشطت في المؤتمر الإسلامي الجزائري (Oran republican; 1937)

[13]- **موريس فيوليت Maurice Violette** 1870 – 1960، سياسي فرنسي شغل منصب حاكم عام في الجزائر مابين 1925- 1927، أصبح نائب رئيس المجلس في عهد حكومة الجبهة الشعبية 1936- 1937.

(Anne Marie Briat et les autres ; 1995 :225)

[14]- **ليون بلوم Léon Blum 1872-1950**: رجل سياسي وكاتب محسوب على التيار اليساري الفرنسي، رئيس حكومة الجبهة الشعبية التي فازت بالانتخابات التشريعية عام 1936. (petit Larousse illustré ; 1982 :1176)

[15] - **عبد السلام طالب:** ولد في 21 أوت 1882 في تلمسان، كان عضوا في نادي الشبان الجزائريين لتلمسان أين شغل منصب نائب الرئيس، انتخب مستشار عام

لتلمسان من 1923 إلى 1928 من 1934 إلى 1945 ثم مندوبا في المندوبيات المالية ممثلا لتلمسان من 1935 إلى 1945 : Jacques Bouveresse;2010) 975)

[16] - **بن حاج أولحاج :** يعتبر من العناصر النشطة في جمعية المعلمين من أصل ألاهالي، انخرط في الحزب الاشتراكي الفرنسي، وكان من العناصر البارزة والفاعلة في المؤتمر الإسلامي الجزائري، إذ أصبح نائب لرئيس المؤتمر بن جلول باعتباره عضوا في فيدرالية المنتخبين لعمالة الجزائر René) Gallissot ;2007 :110-111) .

[17] - **أبو القير :** المعروف بهنري أبو الكير **Henri Aboulker**، من أصول يهودية حصل على الجنسية الفرنسية وفق قانون كريمو الصادر عام 1870، شغل منصب أستاذ الطب في جامعة الجزائر، انتمى الى الحزب الراديكالي الاشتراكي ، انتخب مستشارا عاما في بلدية الجزائر ما بين 1920-1932، شغل منصب رئيس شرفي لفيدرالية الجزائر للحزب الراديكالي الاشتراكي، وكان من مؤيدي الجبهة الشعبية في الجزائر عام 1936. (Renné Gallissot ;2007: 41)

[18]- **محمد العزيز كسوس :** 1903- 1965، يعتبر من عناصر النخبة الجزائرية المفرنسة التي برزت في الثلاثينيات من القرن العشرين، شغل منصب رئيس التحرير لجريدة الوفاقL'entente الناطقة بلسان حال فيدرالية المنتخبين الجزائريين في قسنطينة، كما عمل صحفيا في جريدة Oran républicain، ويعتبر من مؤيدي التجنس مع المحافظة على الأحوال الشخصية الإسلامية ومؤيد للاندماج الشامل في الأمة الفرنسية (Renné Gallissot ,2007 : 385)

[19] -**لقروسيار Lagrossilliere:** نائب فرنسي من أصول المارتنيك (مستعمرات فرنسا ما وراء البحار) جاء إلى الجزائر في جوان 1937 على رأس لجنة برلمانية تظم حوالي عشرة نواب وزار العمالات الثلاث قسنطينة، الجزائر ووهران، لأجل التحقيق حول حول تطبيق مشروع فيوليت وكذلك توسيع الحقوق السياسية للجزائريين الأهالي(Sakina Drihem ; 1999 : 82)

قائمة البيبليوغرافيا :

1-المصادر والمراجع باللغة العربية:

أبو القاسم سعد الله (1983)، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، الجزء الثاني،الطبعة الثالثة، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع الجزائر.

أبو القاسم سعد الله (1986)، الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945، الجزء الثالث، الطبعة الثالثة، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر

أبو القاسم سعد الله (1998)، تاريخ الجزائر الثقافي الجزء الخامس 1830-1954 دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى.

برفيللي غي (2007) ،النخبة الفرنكفونية 1880-1962، ترجمة: حاج مسعود، أ. بكلي، ع. بلعريبي، دار القصبة للنشر الجزائر.
عباس فرحات (2010)، الشاب الجزائري، الجزائر من المستعمرة إلى المقاطعة، متبوع بتقرير إلى الماريشال بيتان، ترجمة: أحمد منور، مطبوعات المسك.
قداش محفوظ (2009)، الأمير خالد، وثائق و شهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية.
قداش محفوظ (2011)، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الأول 1919-1939، تر: أمحمد بن البار، دار الأمة للنشر والتوزيع الجزائر.
المدني توفيق أحمد (1988)، حياة كفاح مذكرات الجزء الثاني 1925-1954، الطبعة الأولى 1977، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر.
مراد على (2007)، الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر، بحث في التاريخ الديني و الاجتماعي 1925-1940، ترجمة محمد يحياتن، دار الحكمة الجزائر.
يحياوي مرابط مسعودة (2010) ، المجتمع المسلم والجماعات الأوروبية في جزائر القرن العشرين حقائق وإيديولوجيات وأساطير ونمطيات، المجلد الثاني، ترجمة: محمد معراجي، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر.

2- المصادر والمراجع باللغة الاجنبية :

- Ageron Robert Charles (1975), l'histoire de l'Algérie contemporaine 1871-1954, tome 2, presses universitaires de France édition, paris.

-Benhabyles Cherif (1914), L'Algérie française vue par un indigène, Alger imprimerie orientale Fontana frères.

- Briat Anne Marie et les autres (1995), Des chemins et Des hommes, La France en Algérie 1830- 1962, éditions Harriet , Hâlette.

- Démontes Victor (1906), le peuple algérien essai de démographie, Alger, imprimerie Algérienne .

- Déjeux Jeans (1984), Dictionnaire des auteurs maghrébins de la langue française, karthala .

- Drihem Sakina (1999-2000), des élites Algériens dans l'impasse : la fédération des élus musulmans du département

de Constantine 1930-1939, mémoire de DEA, Monde Arabe université de Provence Aix Marseille.

- Fekar Ben Ali (1905), L'œuvre française en Algérie, in Société normale de géographie, Bulletin du 1er trimestre de l'année 1905, janvier -mars, Rouen imprimerie de Espérance Cagnard,.

- Fekar Ben Ali (1909), La représentation des musulmans algériens, in la Revue du monde musulman, volume VII, janvier-février 1909, numéro I, II.

- Gallissot René (2007), dictionnaire biographique du mouvement ouvrier Maghreb, édition Barzakh, Alger.

- Hamet Ismail (1909), la naturalisation des indigènes Algériens, in congres de l'Afrique du nord, tenu a paris du 06 au 10 octobre 1908. revue la du monde musulman, volume VII,janvier-février, numéro I, II.

- Hamet Ismail (1906), les musulmans français du nord d'Afrique, librairie Armand colin, paris.

- Ihaddaden Zoheir (2003), L'histoire de la presse indigène en Algérie des origines jusqu'en 1930, entreprise nationale du livre.

- Kessous Mohamed Al Aziz (1935), La vérité sur le malaise Algérien, Bône « Algérie ».

- kaddache Mahfoud (1970),La vie politique à Alger de 1919 à 1939, SNED, Alger

- Mekaci Kaddour (1936), La faillite de la naturalisation individuelle en Algérie et l'octroi des droits politiques aux musulmans dans le statut personnel, imprimerie de l'Ain sefra Mostaganem.

- voix (La) des humbles, n° :54/ novembre/ 1927

-voix (La) des humbles, n° :55/ décembre/ 1927.

-voix (La) des humbles, n° : 56/ janvier/1928.
-voix (La) des humbles, n° : 57/ février/ 1928.
-voix (La) des humbles n° :60/ mai/ 1928.
-voix (La) des humbles, n° : 72/ mars/ 1929.
-voix (La) des humbles, n° :75/ juin/ 1929.
-voix (La) des humbles, n° :76/ juillet/ 1929.
-Weil Patrick (2005) le statut des musulmans en Algérie coloniale, une nationalité française dénaturée, Asso. Française pour l'Histoire de la Justice | Histoire de la justice2005/1 - N° 16.

للإحالة على هذا المقال:

- سحولي بشير، (2022)، « **مسألة التجنس من منظور النخبة الجزائرية المفرنسة 1900- 1939**» . **المواقف**، المجلد: 18، العدد: 01، أوت 2022، ص. ص 838- 859.